الأمم المتحدة S/2012/548

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١)، التي طلب المجلس إليّ بموجبها أن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر مستجدات الحالة في دارفور منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/231)، وتقييما للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقريري المقدم إلى المجلس، والمؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، ويتضمن إلى جانب ذلك، وعملا بالفقرة ٨ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، تقييما للمناخ اللازم توافره لقيام عملية سياسية في دارفور.

ثانيا – التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وحكومة السودان، وحركة التحرير والعدالة العمل على تنفيذ أحكام الوثيقة. ووفقا لترتيبات تقاسم السلطة، جرى في الفترة من ٣ إلى ١٨ نيسان/أبريل تعيين ستة من أعضاء حركة التحرير والعدالة وزراء دولة، من بينهم عضو عين في منصب نائب والي شرق دارفور. وقامت الحكومة المركزية في أوائل أيار/مايو بتحويل ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وسبع مركبات إلى السلطة الإقليمية لدارفور، وهي الهيئة التي أنشئت بموجب وثيقة الدوحة لتنفيذ أحكامها بالتعاون مع حكومة السودان. وبفضل ذلك، تمكنت

170712 170712 12-41589 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلطة من إنشاء مكاتب في الخرطوم ودارفور وشرعت في تعيين موظفين والاضطلاع بأنشطة التخطيط.

٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو، اجتمع مصرف التنمية الأفريقي والسلطة الإقليمية لدارفور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وشركاء دوليون آخرون في الخرطوم لبدء التخطيط لإنشاء بعثة التقييم المشتركة لدارفور المنصوص عليها في وثيقة الدوحة. وتهدف هذه البعثة إلى تحديد وتقييم الاحتياجات لتحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في دارفور. ويتوقع أن تُستكمل في نهاية العام وأن تشكل الأساس لتعبئة موارد المانحين.

٤ - ولا يزال عدد كبير من أحكام وثيقة الدوحة لم تنفذ بعد مضي عدة أشهر على المواعيد النهائية المنصوص عليها. ومن بين هذه الأحكام تحويل الحكومة المركزية أموالا إلى صندوق إعمار وتنمية دارفور حتى يتسنى تنفيذ مشاريع الإعمار، أرجئ صرف الشريحة الأولى منها (٢٠٠ مليون دولار) التي كان من المقرر صرفها لدى توقيع الاتفاق في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

٥ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ذكر رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، السيد التيجاني سيسي، في جلسة إحاطة للجمعية الوطنية عن حالة وثيقة الدوحة، أن نقص التمويل للسلطة وما يتصل بها من أجهزة يعيق تنفيذ الاتفاق بشكل خطير. ثم اجتمع السيد سيسي في الدوحة مع ممثلين لحكومة دولة قطر لمناقشة تنفيذ الاتفاق وخطط السلطة. وعقب الاجتماع، تعهدت حكومة قطر بدفع مبلغ ٣١ مليون دولار لتمويل الانتعاش والتنمية المبكرين في دارفور وفقا للأولويات التي حددها ممثلو الحكومة القطرية خلال البعثة التقييمية إلى المنطقة في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة تتألف من الأطراف الموقعة على الوثيقة والعملية المختلطة، عقب سلسلة من الاجتماعات في حزيران/يونيه، بتنقيح الجدول الزمني لتنفيذ وثيقة الدوحة بهدف تمديد المواعيد النهائية المبينة لجميع النقاط المرجعية لمدة سنة واحدة.

٦ - وفي ٢ أيار/مايو، أصدرت حكومة السودان مرسومين بهدف تعجيل وتيرة تنفيذ وثيقة الدوحة. وبموجب المرسوم الأول، أنشأت الحكومة هيئة إشراف هي اللجنة العليا لمتابعة السلام في دارفور، برئاسة الرئيس عمر حسن البشير. وقامت بمقتضى المرسوم الثاني بتوسيع عضوية مكتب متابعة السلام في دارفور، وهو الهيئة التي أنشئت في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١ لتنسيق أنشطة الحكومة المنفذة وفقا لما تنص عليه وثيقة الدوحة، ليشمل ممثلين من كبار المسؤولين في وزارات الدفاع والمالية، والشؤون الخارجية، والإعلام، والداخلية، والعدل، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. ونص هذا المرسوم أيضا على توسيع ولاية

المكتب لتشمل الاتصال بالحركات غير الموقعة على الوثيقة ووضع استراتيجيات لتعزيز السلام في دارفور. ونظرت اللجنة العليا لمتابعة السلام في دارفور، في اجتماعها الأول المعقود في ١٦ أيار/مايو، في تقرير عن التقدم المحرز في التنفيذ اشترك في إعداده كل من السلطة الإقليمية لدارفور ومكتب متابعة السلام في دارفور. وعقد مكتب متابعة السلام في دارفور اجتماعا في ٤ حزيران/يونيه، قرر فيه إنشاء لجان فرعية سياسية وأمنية واقتصادية وإعلامية لتيسير التنفيذ في مجالات محددة من مجالات الحكم.

٧ - وواصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني تعميم وثيقة الدوحة. وقدمت العملية المختلطة مساعدة تقنية ولوجستية للأطراف في عقد ٥٥ حلقة عمل في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٢٩ حزيران/يونيه شارك فيها ٥٦٢ ٩ ممثلا من الجماعات الدارفورية صاحبة المصلحة. وبذلك يصل مجموع المشاركين في حلقات العمل المتصلة بتعميم الوثيقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى نحو ٤٠٠ ٢٤ مشارك (٣٤ في المائة منهم من النساء).

٨ - وتمشيا وحلقات العمل السابقة (انظر: S/2012/231، الفقرة ٩)، قام المشاركون، لا سيما ممثلو المشردين داخليا، وقادة المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، بحثّ الأطراف الموقعة على الاتفاق على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ أحكامه؛ والدعوة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في رصد التنفيذ؛ وتشجيع المجتمع الدولي على حث الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في الاتفاق. وأعرب ممثلو البدو الرحل عن قلقهم لعدم معالجة الاتفاق بالقدر الكافي لاحتياجاتهم، وخصوصا فيما يتعلق بإمكانية حصولهم على أراض وتعويضات. وأعرب بعض ممثلي المشردين داخليا والطلاب والرُّحل والعائدين عن قلقهم إزاء عدم تحقيق منافع ملموسة لهم من الاتفاق وعن شكهم في قدرة الأطراف الموقعة على الوثيقة على تنفيذها دون دعم الحركات الرئيسية التي لم توقع عليها.

٩ - وفي حين عقدت معظم حلقات العمل دون قيود، شكا مشاركون في ستة مناسبات من أن وجود عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني قيّد مناقشاتهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية. وأرجئت حلقات عمل كان من المقرر عقدها في ١١ و ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه في مناطق أبو جابرة وأبو مطارق وعديلة وشعيرية بشرق دارفور بعد فرض قيود على تنقل أفراد العملية المختلطة في إطار عمليات عسكرية للحكومة. وعقدت فيما بعد حلقات عمل في منطقتي أبو جابرة وأبو مطارق في ٢٧ حزيران/يونيه. وكانت العملية المختلطة، وقت إعداد هذا التقرير، تجري مناقشات مع الحكومة وحركة التحرير والعدالة لتغيير مواعيد حلقات العمل المزمع عقدها في عديلة وشعيرية. وإضافة إلى

ذلك، تعذر عقد حلقات العمل التعميمية في مخيمات الحميدية وحصا حيصا وخمس دقائق بالقرب من زالينجي في وسط دارفور بسبب معارضة قادة المخيمات المؤيدين لحركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، غير الموقعة على الاتفاق.

١٠ – وعقدت لجنة متابعة التنفيذ اجتماعها الثالث في الدوحة في ٢٨ أيار/مايو. ونظرت اللجنة في التقارير المقدمة من الأطراف الموقعة والعملية المختلطة عن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة. وفي حين رحبت اللجنة بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الوثيقة، فقد أعربت عن قلقها إزاء حالات التأخير في إنشاء المؤسسات التي نص الاتفاق على إنشائها. ولاحظ الأعضاء الحاجة إلى زيادة المشاركة في عملية السلام من خلال استئناف محادثات السلام بين الحكومة والحركات غير الموقعة. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن قلقهم إزاء الانعكاسات السلبية للأعمال القتالية بين السودان وجنوب السودان على الحالة الأمنية في دارفور، ودعوا في هذا الصدد إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاق سلام شامل

١١ – واصل الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك المؤقت، إبراهيم غمباري، تشجيع استئناف المحادثات بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة على الوثيقة. واجتمع في ٩ نيسان/أبريل مع ممثلي حركة العدل والمساواة في لندن، واجتمع في ١٥ أيار/مايو مع ممثلي جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – الجناح الأم في كمبالا. وأفادت الحركتان بأنهما لا تزالان ملتزمتين بأهداف الجبهة الثورية السودانية، بما في ذلك الإطاحة بالحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني.

١٢ – وأعربت عدة حركات وفصائل مسلحة أصغر لفريق دعم الوساطة المشترك عن اهتمامها بعقد محادثات مع الحكومة باستخدام وثيقة الدوحة أساسا للمناقشات. وشملت هذه الفصائل والحركات القيادة الثورية لحركة العدل والمساواة، وحركة التحرير والعدالة – فصيل الوحدة، وحركة جيش تحرير السودان – الوحدة (فصيل آدم عبد العزيز) وعناصر من مجموعة خريطة الطريق بقيادة علي داوود. وفي ٢٦ أيار/مايو، اجتمع فريق دعم الوساطة المشترك والعملية المختلطة في جبل كرقو بوسط دارفور مع قادة ميدانيين لفصيل حركة العدل والمساواة بقيادة محمد بحر لتقييم مصداقية الفصيل كطرف محتمل في المفاوضات. وشارك في الاجتماع نحو ٦٠ رجلا مسلحا على متن مركبات تعلوها بنادق آلية، ادعى قادتها أنهم يمثلون ١ ٦٠٠ مقاتل. وأكد القادة ولاءهم لمحمد بحر واستعدادهم للدخول في محادثات مع الحكومة. ولم يتمكن فريق التقييم من التحقق بصورة مستقلة من القوام العسكري للفصيل.

الحوار الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١٣ - صمم إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر الوثيقة S/2012/166) لدعم إقامة سلام دائم في دارفور من خلال عملية تضم جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها الأطراف غير المتحاربة. وينص الإطار على إجراء مشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور من أجل تكملة وثيقة الدوحة وتعزيزها. وإضافة إلى ذلك، تنص وثيقة الدوحة على إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور لتعزيز السلام وتشجيع المصالحة. وطلب مجلس الأمن في القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١) إجراء تقييم للظروف الضرورية الملائمة لقيام عملية سياسية ذات مصداقية في دارفور، لتمكين المجلس من البت في مشاركة العملية المختلطة في دعم العملية السياسية في دارفور، آخذا وجهات نظر الاتحاد الأفريقي في الحسبان.

١٤ - وارتفع عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذي سجلته العملية المختلطة من ٢٥ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٦٥ ضحية في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ومن بين هذه الحالات، احتجزت السلطات الحكومية ٣٣ مدنيا في بلدة قريدة بجنوب دارفور، عقب هجوم شنته قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي على البلدة في ٨ أيار/مايو (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). وظل العدد الكلي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، بما في ذلك انتهاكات الحق في السلامة البدنية من خلال العنف والتحرش البدني وانتهاكات الحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، دون تغير نسبيا عند مستوى ١٤٥ حادثا شمل ٤٣٩ ضحية في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه مقابل ١٤٨ حادثا شمل ٣٧٤ ضحية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس. وفي الوقت نفسه لم تسجَّل أي انتهاكات مباشرة للحق في حرية الكلام أو التجمع، وكما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، استمرت سلطات الحكومة في ممارسات الاعتقال التعسفي دون إشراف قضائي، مما أثر سلبا على حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية.

١٥ - وفي سياق تعميم المعلومات المتعلقة بوثيقة الدوحة، التمست العملية المختلطة آراء الأطراف الدارفورية صاحبة المصلحة بشأن دور الحوار الداخلي. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٨، شمل هذا الحوار مشاورات في جميع أنحاء دارفور وفي الخرطوم مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، وقبائل الرحل، والمشردين داخليا، والإدارة الأهلية، وأعضاء الهيئات التشريعية في الولايات وقادة المجتمعات المحلية التقليدية. وأقرت غالبية الأطراف التي جرى التشاور معها بأن الحوار الداخلي في دارفور ينطوي على إمكانية تعزيز الدعم الشعبي لوثيقة

الدوحة، وزيادة المشاركة في عملية السلام، وتشجيع المصالحة بين المجتمعات المحلية. وأعربت شريحة واسعة من هذه الأطراف، لا سيما ممثلو المشردين داخليا وقادة المجتمعات المحلية التقليدية والرحل، عن قلقهم لعدم معرفة ما إذا كان سيُسمح لكافة الجماعات الرئيسية صاحبة المصلحة بالمشاركة؛ وما إذا كانت العملية ستكون في مأمن من أي استغلال من جانب أطراف النزاع؛ وما إذا كان سيُسمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم بحرية وأمان؛ وما إذا كانت الأطراف مستعدة لتنفيذ النتائج. ومع ذلك، فقد دعوا إلى البدء فورا في هذه العملية، ودعوا المجتمع الدولي إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من رصد الأحداث، وكذلك إلى تشجيع الأطراف غير الموقعة على الوثيقة على دعم المشاورات.

١٦ - ويمثل إجراء الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور، المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، إحدى الأولويات القصوى للسلطة الإقليمية لدارفور. وقد أعدت السلطة خططا لعقد مؤتمر تحضيري لجميع الأطراف صاحبة المصلحة في الفاشر بشمال دارفور في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه، من أجل الحصول على تأييد شعبي لتنفيذ الاتفاق وإعداد خطة لإجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وتعتزم السلطة الإقليمية لدارفور القيام، بالتعاون مع السلطات الحكومية، بتيسير اختيار ٨٠٠ مشارك من طائفة واسعة من الجماعات الدارفورية صاحبة المصلحة. واستجابةً لطلب السلطة بدعمها بترتيبات لوجستية واختيار المشاركين، وفي ضوء القيود القليلة التي واجهتها العملية المختلطة خلال حلقات العمل الـ ١٣٤ المعقودة لتعميم وثيقة الدوحة، وافقت العملية المختلطة على تقديم بعض الدعم اللوجستي، لا سيما نقل المشاركين.

تطورات أخرى

١٧ - في ١٨ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس البشير عن تطبيق سلسلة من إجراءات التقشف شملت تخفيضات في الدعم الحكومي للوقود وبعض السلع الأخرى؛ وتقليص عدد الوزارات الاتحادية ووزارات الدولة؛ وتخفيض الرواتب والبدلات والامتيازات المقدمة لموظفي الحكومة. وفي ذلك السياق، أعلن والي شرق دارفور محمد حامد فضل الله حامد، ووالي غرب دارفور حيدر محمد اتيم قلو كوما، في ٢٦ حزيران/يونيه، عن حلّ حكومتي الولايتين تحضيراً لإعادة إنشاء إدارات أصغر ذات شكل جديد.

١٨ - وفي بيان أصدره تحالف الجبهة الثورية السودانية في ١ حزيران/يونيه في أعقاب الاجتماع الثالث لمجلسه القيادي المعقود في مكان غير مُعلَن، كرر التحالف، في جملة أمور، تأكيد هدفه المتمثل في إسقاط نظام حزب المؤتمر الوطني، ودعا جماعات المعارضة إلى الاتحاد والعمل مع التحالف، ورحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأبلغت عدة

حركات وفصائل مسلحة صغيرة في دارفور فريق دعم الوساطة المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير بانضمامها إلى الجبهة الثورية السودانية، من بينها جيش تحرير السودان – فصيل الديمقراطية، وجيش تحرير السودان – الجناح الأم، وجيش تحرير السودان – فصيل الوحدة (فصيل عبد الله يحيى).

١٩ – وفيما يتعلق بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي طُلِب إليَّ فيه أن أبلغ المجلس مرة كل أسبوعين عن حالة امتثال السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال للقرارات الواردة في القرار، تولت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور رصد امتثال الأطراف في دارفور، وقدمت المعلومات المطلوبة للإحاطات التي تُقدَّم للمجلس كل أسبوعين (انظر أيضاً الفقرة ٢٣ أدناه).

ثالثا – الحالة الأمنية

٢٠ – وقعت صدامات متفرقة بين القوات الحكومية وقوات الحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة في جنوب وشرق دارفور. ولم يمكن التحقق من التقارير المتعددة بوقوع قتال بين القوات العسكرية شمل، طبقاً لما أفادت به حكومة السودان، قتالاً بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من الحدود بين ولايتي جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة.

٢١ – وتلقت العملية المختلطة تقارير عن نشوب قتال في ١٧ نيسان/أبريل بين القوات المسلحة السودانية وقوات تابعة لحركة لم يتسن تحديد هويتها في منطقة سماحة على بُعد ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من مدينة الضعين بشرق دارفور؛ ومنطقة سيسبان على بُعد ١٤٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من نيالا بجنوب دارفور؛ وأم دافوق على بُعد ٢٦٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من نيالا. ووردت أنباء أيضا عن نشوب التقال في ١٩ نيسان/أبريل في سونغو على بُعد ٢٦٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من نيالا. وزعم متحدث باسم جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي أن الفصيل اشترك في الصدامات التي وقعت في أم دافوق. وأكدت العملية المختلطة القتال الذي وقع في سماحة، إلا أنها لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من الحوادث التي وقعت في جنوب دارفور نظراً للقيود التي تفرضها السلطات الحكومية المحلية. وقدمت وكالات المساعدة الإنسانية مساعدات لـ ١٩ ٠٠٠ من المدنيين الذين شُرِّدوا حديثاً من سماحة إلى القرى المجاورة من جراء القتال.

٢٢ - وفي ٨ أيار/مايو، فرضت قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي سيطرتها على مدينة القريدة الواقعة على بعد ٩٥ كيلومترا إلى الجنوب من نيالا والتي كانت في قبضة القوات المسلحة السودانية، إلى أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على المدينة في اليوم التالي. وتحققت العملية المختلطة من أن ما مجموعه ١٤ فردا من الجنود والشرطة التابعين للحكومة قُتِلوا وأصيب اثنان؛ وقُتِل ثلاثة مدنيين وأصيب ١٣ آخرون؛ وتم تدمير منشآت حكومية ومحلات تجارية؛ ونُهِب وقود ومواد أخرى من السوق. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، نصبت قوات إحدى الحركات المسلحة كميناً في شمال دارفور لقافلة عسكرية تابعة للقوات المسلحة السودانية في دوبو العمدة على بُعد ٩٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من الفاشر. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من الإفادات بوقوع إصابات كما ادعت ذلك الأطراف، والتي كانت متباينة إلى حد كبير. وتحققت إحدى دوريات العملية المختلطة من قيام القوات المسلحة السودانية في ٢٧ حزيران/يونيه بعملية قصف جوي بالقرب من قرية حشابا على بُعد ٢٠ كيلومترا إلى الغرب من الطويلة. ولم تُسجَّل إصابات أو حالات تشرّد.

٢٣ - وأَبلَغَت السلطاتُ الحكومية العملية المختلطة بأن عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الثورية السودانية نجحت في ٢٩ نيسان/أبريل في فرض سيطرتها على كافنديبي الواقعة على بُعد ٢٧٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من نيالا، بعد أن كانت في قبضة القوات المسلحة السودانية. وزعم متحدث باسم القوات المسلحة السودانية أن قوات الحكومة استعادت السيطرة على المدينة في ٧ أيار/مايو. ووفقاً لما أفادت به مصادر محلية، تشرّد ٠٠٠ ٧ مدنيا من جراء القتال. وعلاوة على ذلك، ادعت حكومة السودان أن عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان نفذت عمليات بالقرب من حدود جنوب دارفور - غرب بحر الغزال في مدينتي المرام وأم دافوق يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو، وفي مدينتي كافيا كنغي وسيري مالغا وشرقا في سماحة يومي ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو. ولم تتمكن العملية المختلطة حتى الآن من التحقق من هذه الإفادات بسبب القيود على إمكانية الوصول إلى هذه الأماكن.

٢٤ - وفيما يتعلق بالحوادث بين المجتمعات المحلية، تسبب حادث سرقة واعتداء صغير وقع في ١٩ نيسان/أبريل في قرية زاليدا، الواقعة على بُعد ٩٠ كيلومترا إلى الغرب من نيالا في نشوب صدامات بين جماعتي الزغاوة والثعالبة. وأبلغ ممثلو المجتمع المحلي العملية المختلطة بمقتل شخصين أحدهما من الثعالبة والآخر من الزغاوة، وإصابة أربعة أثناء القتال. وقامت أجهزة الإدارة الأهلية بتسوية النزاع من خلال عملية مصالحة تقليدية. وفي ٤ أيار/مايو، اعتدت جماعة بدو من قبيلة الرزيقات على خمسة مزارعين من المساليت في قرية أبو جبرة على بُعد ٦٧ كيلومترا إلى الجنوب من نيالا مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثة. وخفّت حدة التوتر بين المجتمعات المحلية بفضل تدخل زعماء المجتمعات التقليدية.

٢٥ - وفي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، هجم رجال مسلحون مجهولون على سودانيين من الجنوب يعيشون في مخيم شريف الواقع على بُعد ١٢٥ كيلومترا إلى الشرق من الضعين ومخيم خور عمر في الضعين على التوالي. وقد أصيب ثلاثة من جنوب السودان بجروح في الحادث الأول وأصيب أربعة في الحادث الثاني. وزادت العملية المختلطة من الدوريات التي تتفقد المخيمات، وأنشأت الشرطة التابعة للحكومة كيانا أمنياً على مدار الساعة طوال الأسبوع في ١١ مخيماً في شرق دارفور يعيش فيها أهالي من جنوب السودان. ووفقاً لتقييم أجرته جمعية الهلال الأحمر في آذار/مارس ٢٠١٢، يعيش حالياً ٠٠٠ ٦٠ شخص أصولهم من جنوب السودان في جنوب دارفور وشرقيها.

٢٦ - وفيما يتعلق بحرية موظفي العملية المختلطة في التنقل، ففي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، جرى تقييد التنقلات البرية لأفراد العملية المختلطة ٢٧ مرة، مقابل ٣١ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالنسبة للرحلات الجوية، رفضت السلطات الحكومية في الفترة نفسها ٣٥٧ طلبا من إجمالي ٠٣٧ ٥ طلباً بالإذن بالطيران فيما يعد زيادة مقارنة بـ ١١٦ طلبا رفضته السلطات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من إجمالي ٤٦٠ ٤ طلباً بالإذن بالطيران. وشمل ذلك حظرا متقطعا فرضته السلطات الحكومية على رحلات الطيران بين الخرطوم والفاشر في الفترة من ٣ إلى ١٢ أيار/مايو، وبين الخرطوم والفاشر ونيالا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه، وذلك في الوقت الذي كانت القوات المسلحة السودانية تنفذ عمليات جوية في دارفور.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، ففي ٢٠ نيسان/أبريل، قامت السلطات الحكومية، متعللة بعمليات عسكرية مقررة أو جارية، بإبلاغ العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية بفرض قيود على الدخول إلى مناطق تُلَّس، وبورام، وعد الفرسان، وكافيا كنغي، وكافيندييي، وأم دافوق في جنوب دارفور. ورغم أن السلطات أبلغت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في ٢٩ نيسان/أبريل برفع تلك القيود، ظلت السلطات تمنع العملية المختلطة من دخول المناطق بذريعة انعدام الأمن فيها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، فُرِضت قيود بصورة متقطعة على الوصول إلى الشاعرية ولبادو (جنوب دارفور) وشنقل طوباية ودار السلام وثابت (شمال دارفور). وقد فُرِضَت غالبية القيود في المناطق التي زُعِم أنه كان يدور فيها قتال عسكري أو أنه انتهى منذ وقت وجيز، وأن السلطات تشتبه في وجود قوات تابعة لحركات مسلحة نشطة من غير الحركات الموقعة على اتفاق السلام.

٢٨ - وفُرِضَت قيود أيضاً على الموظفين المدنيين العاملين في العملية المختلطة. ففي ١٥ نيسان/أبريل، أوقف عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مدينة كاس بجنوب

دارفور حلقةَ عملٍ للشؤون المدنية أقامتها العملية المختلطة لفائدة المحاورين المحليين بشأن تسوية النزاعات، متعللين بعدم صدور إذن مسبق بعقدها. وفي كاس أيضاً، وفي ١٥ أيار/مايو، قيّدت السلطات المحلية نشاط بعثة لرصد حقوق الإنسان تابعة للعملية المختلطة، متعللة بعدم حصولها على إذن كتابي مسبق بذلك.

٢٩ - وواصلت العملية المختلطة دعوتها ممثلي حكومة السودان على جميع المستويات السماح للعملية المختلطة بحرية التنقل الكامل ودون قيود. وخلال الاجتماع الثلاثي الـ ١٣ المعقود في الفاشر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في ٢٣ حزيران/يونيه، كانت القيود المفروضة على الدخول إحدى نقاط النقاش الأساسية. وتعهد المسؤولون الحكوميون في الاجتماعات بإعادة إخطار القادة الميدانيين بأنه يجوز للسلطات أن تسدي مشورة أمنية للعملية المختلطة، وإنما لا يجوز لها أن تمنعها من مواصلة أنشطتها.

٣٠ - وكان التقدم المحرز محدوداً في الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ وثيقة الدوحة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية. ويُعزى ذلك إلى الاختلاف بين الأطراف الموقِّعَة بشأن التحقق الأولي من قوات حركة التحرير والعدالة (الذي أُجري في الفترة بين ٥ و ٩ آذار/مارس). فقد أصر المسؤولون الحكوميون على إعادة العملية مع تطبيق معايير أكثر صرامة في تقرير الأهلية للتصنيف كمقاتل. إلا أن حركة التحرير والعدالة أصرت على الاحتفاظ بمعايير أعمّ وعلى التحقق من القوات الإضافية التي لم تدخلها الحركة ضمن عملية التحقق الأولية. وتعكف العملية المختلطة على مواصلة تيسير المباحثات بين الأطراف للتشجيع على التوصل إلى حل للقضية.

٣١ - ووفقاً لوثيقة الدوحة، قدمت الحكومة للعملية المختلطة في أيار/مايو خطتها المتعلقة بنزع السلاح وحل جماعات الميليشيات المسلحة في دارفور. وتنص الخطة على إنشاء لجنة لنزع السلاح، وتسجيل أعضاء الميليشات، وإطلاق حملات للتوعية العامة وتحديد مرحلة لنزع السلاح، تستمر على مدى فترة ٢٢٠ يوماً. وتسعى العملية المختلطة للحصول على إيضاحات إضافية من السلطات بشأن هوية الجماعات المقرر نزع سلاحها، وقوامها ومواقعها. ووفقاً لجدول التنفيذ المنقح لوثيقة الدوحة، فإن آخر موعد لتقديم الخطة هو ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

السلامة والأمن

٣٢ - ما زالت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في دارفور وسلامتهم مدعاة للقلق. فقد أسفرت الأفعال الإجرامية التي تستهدف موظفي العملية المختلطة في وفاة أحد حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين، وذلك حين هجمت جماعة من الرجال المسلحين مجهولي الهوية، في ٢٠ نيسان/أبريل، على إحدى وحدات الشرطة المشكَّلة التابعة للعملية المختلطة بالقرب من موربي على بُعد ٧٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من الجنينة بغرب دارفور. وبعد تبادل إطلاق النيران، هرب المعتدون من المكان. ولم تعتقل قوات الشرطة الحكومية بعْد أحدا من الضالعين في الهجوم.

٣٣ - وفي ١٣ أيار/مايو، جرى في كبكابية الواقعة على بُعد ١٣٥ كيلومترا إلى الغرب من الفاشر إطلاق سراح موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية الوطنيين الأربعة الذين اختطفتهم مجموعة من المعتدين مجهولي الهوية، في ٢٨ نيسان/أبريل في منطقة فتا برنو الواقعى على بُعد ١٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من الفاشر. وفي ٣٠ أيار/مايو، أُطلِق سراح موظف برنامج الأغذية العالمي الذي اختُطِف في نيالا في ٦ آذار/مارس. وتتولى حالياً السلطات الوطنية التحقيقات.

٣٤ - وتم خلال الفترة قيد الاستعراض خطف ما مجموعه ست مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية دولية، وثلاث مركبات تابعة للعملية المختلطة، ومركبتين تابعتين لمنظمة حكومية دولية أخرى، وذلك مقارنة بما مجموعه ١٨ حادث خطف لمركبات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس. ويشكل عدد الحوادث المسجلة في الفترة المشمولة بهذا التقرير زيادة ملحوظة عن الحوادث الخمس التي سُجِّلَت في الفترة نفسها من عام ٢٠١١. واستعادت الشرطة التابعة للحكومة في وقت لاحق مركبات العملية المختلطة الثلاث ومركبة واحدة من مركبات المنظمات غير الحكومية الدولية.

٣٥ - وفي ١٥ أيار/مايو، أُطلِق سراح موظفَي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اللذين اعتقلتهما السلطات الحكومية في ٢٤ شباط/فبراير واحتجزتهما في الضعين. وفي ٢٧ نيسان/أبريل و ٢٣ أيار/مايو، اعتقلت الشرطة التابعة للحكومة اثنين من موظفي العملية المختلطة أصلهما من جنوب السودان لدى عودتهما من إجازة في جنوب السودان، واحتجزت أحدهما في نيالا والآخر في أبو المطاريق. وفي الحادث الأول، أُطلِق سراح الموظف في نفس اليوم بعد أن استظهر بطاقة هويته التي تثبت انتماءه للأمم المتحدة. وفي الحادث الثاني، أُطلِق سراح الموظف الآخر في ٢٧ أيار/مايو بعد تدخل العملية المختلطة.

رابعا – الحالة الإنسانية

٣٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكد الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج، الذي ترأسه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن ٤٤٤ ٣٧ مشردا داخليا و ١٤٥ ١ لاجئا عادوا طوعا إلى مواقع مختلفة في دارفور في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وعاد من بين هؤلاء ٦٥٤ ٢٩ مشردا داخليا و ١٤٥ ١ لاجئا إلى مواقع في غرب دارفور، وعاد ٧٩٠ ٧ مشردا داخليا إلى مواقع في شمال دارفور. وما زال نقص التعليم والرعاية الصحية والمياه وعدم توفر فرص العيش للعائدين باعثا على القلق. وقد وزعت وكالات المساعدة الإنسانية مواد غير غذائية، ونفذت مشاريع لتوفير سبل الرزق وعملت مع السلطات الحكومية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣٧ – وكان انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق متزايد في أجزاء من دارفور نظرا لضعف المحصول نسبيا في عام ٢٠١١. وحدد تقييم ما بعد الحصاد الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل عجزا غذائيا بلغ حوالي ٠٠٠ ١٤٠ طن من الحبوب في كل من شمال وجنوب دارفور، وزيادة بنسبة ٢٥ في المائة في أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية في هاتين الولايتين منذ بداية العام. وفي وسط دارفور، خلص تقييم أجرته وزارة الزراعة في الولاية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أن الموارد الغذائية المتاحة تكفي لتغطية ٦٤ في المائة فقط من الاحتياجات الغذائية للسكان طوال العام. ومن المتوقع تغطية العجز عن طريق مبادرات برنامج الأغذية العالمي التي تشمل زيادة توزيع المواد الغذائية وتوفير الإمدادات مسبقا قبل بداية موسم الأمطار؛ ومن خلال قيام حكومة ولاية وسط دارفور في أيار/مايو بالإفراج عن ٥٠ طنا من الحبوب من احتياطيها الاستراتيجي؛ وزيادة الإنتاج الغذائي من قِبل القطاع التجاري.

٣٨ – وظل العاملون في قطاع المساعدة الإنسانية يواجهون القيود المفروضة على الوصول، والعوائق البيروقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلّقت السلطات العسكرية السودانية الرحلات الجوية لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية بين الفاشر والمواقع الميدانية العميقة في شمال دارفور في الفترة من ٣ إلى ١٠ نيسان/أبريل معللة ذلك بانعدام الأمن. وفي منتصف نيسان/أبريل وضعت الحكومة، متعللة بانعدام الأمن، شرطا يقضي بقيام المنظمات الإنسانية بتقديم طلبات لمفوضية العون الإنساني السودانية للحصول على تصاريح قبل ٧٢ ساعة من السفر في جنوب دارفور. وفي يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو، منعت السلطات الحكومية المحلية وكالات الأمم المتحدة من دخول مخيم زمزم محتجة بعدم وجود

إذن خطي. وإضافة لذلك، قيدت السلطات المحلية وصول جميع وكالات الإغاثة إلى بلدة ردوم على الحدود بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال طوال شهر حزيران/يونيه.

٣٩ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، دخل موظفون تابعون لجهاز الأمن والمخابرات الوطني مكتبي اثنين من المنظمات غير الحكومية الوطنية لإنفاذ أمر صادر عن مفوضية العون الإنساني السودانية بتعليق عمليات هذه الوكالات. وصادرت السلطات المركبات والمعدات. وسمح لإحدى المنظمات باستئناف العمليات في ٣٠ نيسان/أبريل، في حين ما زالت العمليات في المنظمات الأخرى معلقة. ولم تقدم مبررات لعمليات الإغلاق هذه. وكانت المنظمة التي تم تعليق نشاطها تشترك في توزيع الغذاء نيابة عن منظمة غير حكومية دولية على ما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في مخيمات في شرق دارفور.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، انخفضت المساعدة في مجال الرعاية الصحية في شمال دارفور في أعقاب تعليق منظمة أطباء بلا حدود لمعظم أنشطتها الطبية في منطقة جبل سي. ويعزى هذا القرار إلى الصعوبات المتعلقة بالحصول على تصاريح السفر والعمل للموظفين، وكذلك القيود المفروضة منذ وقت طويل على حركة الإمدادات الطبية. وكانت آخر مرة تم فيها الحصول على إذن بنقل الإمدادات الطبية إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكانت المنظمة هي الجهة الوحيدة التي تقوم بتوفير الرعاية الصحية في منطقة يناهز عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة إضافة إلى ١٠ ٠٠٠ من الرحل الموسميين.

خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤١ - شملت حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في المقام الأول الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والجنساني، وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية.

٤٢ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٤ أعلاه، ظل العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في الفترة المشمولة بهذا التقرير دون تغيير نسبيا، إذ بلغ ١٤٥ حالة شملت ٤٣٩ ضحية مقابل ١٤٨ حالة شملت ٣٧٤ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظل غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان هو السمة المميزة للوضع. ومن بين الحالات البالغ عددها ١٤٥ حالة شملت انتهاكات وثقتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تم إبلاغ الشرطة الحكومية بعشرين حالة يجري التحقيق في ست منها.

٤٣ - وشكلت انتهاكات الحق في السلامة الجسدية التي وثقتها العملية المختلطة ٤٩ حادثا خلفت ٣١٥ ضحية، مقابل ٧٣ حالة شملت ٢٣٢ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعرض غالبية الضحايا لاعتداءات بدنية على أيدي مجموعات من المهاجمين المجهولين أثناء القيام بعملهم اليومي، من قبيل الزراعة أو عند الذهاب إلى الأسواق.

٤٤ - وبلغ عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذي سجلته العملية ٦٥ ضحية. وإضافة إلى المدنيين الثلاثة والثلاثين الذين احتجزوا في منتصف أيار/مايو في أعقاب هجوم على قريدة شنته القوات التابعة لفصيل ميني ميناوي التابع لجيش تحرير السودان (انظر الفقرتين ١٤ و ٢٢ أعلاه)، اعتقلت القوات المسلحة السودانية مسؤولا سابقا في الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٨ أيار/مايو واحتجزته لمدة تسعة أيام في فورو بارانجا بغرب دارفور. وفي جميع الحالات لم تقدم السلطات المحلية مبررات لاحتجاز الضحايا كما حرمتهم من إمكانية الحصول على التمثيل القانوني. وحثت العملية المختلطة مرارا السلطات الحكومية على الامتناع عن الاعتقال التعسفي للمدنيين والإفراج عن المحتجزين حاليا أو توجيه تهم إليهم.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٣٣ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني شملت ٣٧ ضحية كان من بينهم ٢٣ قاصرا. ويمثل ذلك انخفاضا طفيفا من ٣١ حالة شملت ٤١ ضحية من بينهم ١٢ قاصرا وسُجلت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وإضافة إلى الدعوة إلى قدر أكبر من المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان رصدت العملية المختلطة تحقيقات الشرطة وإجراءات المحكمة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. وفي محاكمة في بورام في ١٠ نيسان/أبريل، حُكم على شخصين متهمين باغتصاب ست نساء من المشردات داخليا في قريدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالسجن خمس سنوات ومائة جلدة. ورصدت العملية المختلطة إجراءات المحكمة لتشجيع السلطات على إجراء محاكمة عادلة ودعت إلى مناهضة العقاب البدني.

٤٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، استقال المدعي العام للمحكمة الخاصة لدارفور، أحمد عبد المطلب، لأسباب لم يكشف عنها. وتم تعيين مدع عام جديد، هو محمد بشارة دوسة، في ٢١ حزيران/يونيه. وهذا خامس مدع عام يُعين في هذا المنصب منذ إنشائه في عام ٢٠٠٣.

٤٧ - وفيما يتعلق ببناء قدرات السلطة القضائية بالولاية، نظمت العملية المختلطة حلقات عمل حول العدالة الانتقالية للمجتمع المدني والسلطات المحلية، بما في ذلك عقد حلقات عمل في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه في طويلة، الواقعة على بُعد ٦٠ كيلومترا إلى الغرب من الفاشر،

لفائدة ستين من قادة المشردين داخلياً ومن النساء والشبان، والحلقة التي عقدت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجلس الولاية لرفاه الطفل، في ٢٧ حزيران/يونيه، في نيالا لفائدة أربعين فردا من أفراد الشرطة الحكومية والمدعين العامين والمرشدين الاجتماعيين.

٤٨ - ولتحسين حالة حقوق الإنسان الأساسية للسجناء، قامت العملية المختلطة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بالولاية، بتنظيم مخيم طبي في سجن نيالا المركزي في ١٣ آذار/مارس تلقى فيه العلاج ٣٧٤ فردا من السجناء والموظفين والأطفال. وإضافة إلى ذلك، وفرت البعثة المياه ومعدات تخزين المياه للسجن المركزي في نيالا وسجن أردماتا في الجنينة وسجن زالنجي لتجنب النقص الحاد في المياه.

حماية الطفل

٤٩ - في ١٠ أيار/مايو قدمت حركة التحرير والعدالة خطة عمل موقعة إلى العملية المختلطة التزمت فيها بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم. ووفقا للخطة، تتعهد الحركة بتنفيذ جملة أمور منها تسجيل جميع الأطفال المرتبطين بالحركة لدى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان حتى تتسنى إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتعزيزا لخطة العمل التي قدمتها الحركة للعملية المختلطة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم تسجيل ٢٥٧ طفلا كانوا مرتبطين فيما سبق بفصيل الإرادة الحرة بجيش تحرير السودان، وهو أحد الأطراف الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور، لدى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان من أجل إعادة دمجهم في مناطق مالها، والسِّريف، والفاشر، وتورا وكافود بشمال دارفور.

سادسا - حماية المدنيين

٥٠ - واصلت العملية المختلطة تعزيز قدرتها على حماية المدنيين، وتم نقل ٦٠ موظفا مدنيا إضافيا من ذوي الخبرة في الشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، والاتصال للأغراض الإنسانية، وسيادة القانون من بعثة العملية المختلطة ومقر الولاية إلى ٢٦ موقعا من مواقع الأفرقة. وبهذا يرتفع العدد الإجمالي للموظفين المدنيين الذين تم نشرهم بهذه الصفة في مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور إلى ٨٢ موظفا.

٥١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كانت التهديدات المحيطة بحماية المدنيين من ذوي الأصول السودانية الجنوبية، ولا سيما أولئك المقيمون في مخيمات المشردين داخليا في شرق دارفور، مصدر قلق رئيسي لقطاع حماية دارفور الذي يضم وكالات المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة ومفوضية العون الإنساني السودانية. وكشف تقييم أجرته جمعية الهلال

الأحمر للمخاطر الناجمة عن انعدام الحماية، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، أن السودانيين الجنوبيين في دارفور يساورهم قلق بالغ إزاء سلامتهم، وبسبب عدم تحديد جنسيتهم، وعدم معرفة إذا كانوا سيحتفظون بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية المجانية، وإذا كان سيسمح لأبنائهم بمواصلة الالتحاق بالمدارس. وتضمّن التقييم توصية بإجراء حملة للدعوة لكفالة توعية السودانيين الجنوبيين بالإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والتي تقضي بتمكين السكان ذوي الأصل السوداني الجنوبي الذين يعيشون في السودان من الحصول على وثائق السفر والعمل؛ وأوصى التقييم أيضا بإطلاق مبادرات لتعزيز التعايش السلمي بين السودانيين الجنوبيين والمجتمعات المحلية الأخرى؛ وإعادة النظر في خطط الطوارئ التابعة لوكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ في المنطقة الحدودية بين دارفور وجنوب السودان. ومن المقرر أن ينظر قطاع حماية دارفور في هذه التوصيات في اجتماعه المقبل في شهر تموز/يوليه وأن يستخدمها كأساس لوضع خطة مشتركة لحماية ٠٠٠ ٦٠ شخص أصلهم من جنوب السودان يقيمون حاليا في جنوب وشرق دارفور.

٥٢ - وكان خطرُ التعرض للتحرش والعنف الجسدي الذي يهدد المشردين داخليا في زالنجي مصدرا آخر للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة عقب حادث وقع يوم ١٢ أيار/مايو وأسفر عن مقتل أحد سكان مخيم حميدية. وقد قُتل الضحية الذي يُزعم أنه كان مجندا سابقا في فصيل عبد الواحد بجيش تحرير السودان وكان مؤيدا لوثيقة الدوحة، بعد مشادة كلامية مع أنصار فصيل عبد الواحد بجيش تحرير السودان. وردا على رفض قادة المخيم السماح لسلطات الأمن المحلية بدخول المخيم لإجراء تحقيق، هدد الوالي، يوسف تيبين موسى آدم، بإصدار الأوامر إلى قوات الأمن بدخول المخيم بالقوة. وعقدت العملية المختلطة اجتماعا مع الوالي وقادة المخيم في ١٧ و ١٨ و ٢٢ أيار/مايو للحث على ضبط النفس وتسهيل التوصل إلى حل سلمي للوضع. وفي حين أنه لم يتم بعد التحقيق في عملية القتل، فقد خفت حدة التوتر بين سكان المخيم والسلطات الحكومية، وكذلك بين الجماعات المحلية داخل المخيم.

سابعا - نشر العملية المختلطة وعملياتها

٥٣ - في ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ قوام الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٨٦ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٨٥ ٥ موظفاً (١٠٧ ١ موظفين دوليين، و ٩٦٢ ٢ موظفا وطنيا، و ٤٧٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة). وواصلت البعثة التخفيف من المخاطر الأمنية والارتقاء بظروف المعيشة من أجل تحسين حالة استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم.

٥٤ - وبلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٣٧ ١٧ فرداً، أي ما يمثل ٨٧,٦ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥٥٥ ١٩ فرداً، والذي يشمل ٥٦٥ ١٦ جندياً، و ٢٩٤ ضابط أركان، و ٢٠٩ مراقبين عسكريين، و ٧٢ ضابط اتصال.

٥٥ - وبلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ١٨٨ ٣ فرداً، منهم ٨١ في المائة من الرجال و ١٩ في المائة من النساء. ويمثل هذا القوام ٨٤,٥ في المائة من المستوى المأذون به البالغ ٧٧٢ ٣ فرداً. وقد نُشر ما مجموعه ١٦ وحدة من وحدات الشرطة المشكَّلة المأذون بها البالغ عددها ١٩ وحدة (تضم ١٧١ ٢ فرداً، أي ما نسبته ٨١,٦ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٦٠ ٢ فرداً). وقد تم التعهد بنشر الوحدة السابعة عشرة.

٥٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بتسيير ٧٨٣ ١٢ دورية، منها ٧٢٧ ٥ دورية روتينية، و ٨٠١ ٢ دورية لوجستية وإدارية، و ٧٨٨ ١ دورية ليلية، و ٠٨٩ ١ دورية قصيرة المدى، و ٩١٤ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٤٦٤ دورية بعيدة المدى. وقامت شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٥٠٧ ١٢ دوريات، منها ١٨٠ ٧ دورية داخل مخيمات المشردين داخليا، و ٠٢١ ٣ دورية في البلدات والقرى، و ٨٠٧ ١ دوريات متوسطة المدى، و ٢٧٧ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٢٢٢ دورية بعيدة المدى.

٥٧ - وفي أعقاب قرار اتخذته حكومة السودان واشترطت بموجبه أن يحصل جميع مواطني جمهورية جنوب السودان الموجودين في السودان بعد ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على تصاريح للعمل والسفر (انظر الفقرة ٥١ أعلاه)، قامت السلطات الحكومية بإبلاغ العملية المختلطة بضرورة أن يغادر البلد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه جميع موظفيها ذوي الأصل السوداني الجنوبي. وبعد أن باءت بالفشل المحاولات التي بُذلت لإقناع الحكومة بأن تسمح للموظفين بمواصلة العمل لدى العملية المختلطة في دارفور، نقلت البعثة ١٠٤ موظفين وأسرهم إلى جوبا عن طريق الجو في ٢٢ و ٢٩ حزيران/يونيه. وما زالت الجهود جارية لتأمين فرص عمل في جمهورية جنوب السودان للموظفين.

٥٨ - وفي الفترة الممتدة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت حكومة السودان ٨٤٢ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كان هناك ٨٢٢ طلب تأشيرة دخول لم يبت فيها، منها ٤٠٣ تأشيرات لأفراد شرطة مدنيين، و ١٤٩ تأشيرة لموظفين مدنيين، و ١٢٧ تأشيرة لأفراد عسكريين، و ١٢٣ تأشيرة لمقاولين، و ٢٠ تأشيرة لزوار رسميين. وفي ١ نيسان/أبريل، أبلغت الحكومة العملية المختلطة رسميا في مذكرة شفوية بقرارها القاضي بالتوقف عن منح

تأشيرات دخول إلى أفراد الشرطة المدنيين الذين لا يتقنون اللغة العربية. وواصلت العملية المختلطة التوجه إلى مسؤولي الحكومة لحثهم على التعجيل بالموافقة على جميع طلبات الحصول على التأشيرة بصرف النظر عن القدرات اللغوية لمقدمي هذه الطلبات وذلك لكفالة التنوع المناسب في البعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالمرأة.

٥٩ - وفي ٧ أيار/مايو، قامت السلطات الحكومية بإبلاغ العملية المختلطة أنه يجب على المورد الوحيد المتعاقَد معه لتوريد الحصص الغذائية إلى البعثة أن يوقف عملياته ويغادر البلد في غضون ٤٨ ساعة. وأُشير إلى أن السبب وراء هذا القرار هو التناقض المزعوم بين إشعارات الاستيراد التي قدمها المتعاقد وكمية الحصص الموزعة، دون تقديم أدلة تثبت ذلك. وفي وقت لاحق، مددت السلطات الموعد النهائي لطرد المتعاقد حتى ٣٠ آب/أغسطس. غير أن الحكومة أجبرت جميع الرحلات الجوية التابعة للمتعاقد على الهبوط في ٢٣ أيار/مايو، وفي ٢٩ أيار/مايو، توقفت سلطات الجمارك في ميناء بورسودان عن القيام بإجراءات التخليص الجمركي لشحنات المورّد المتعاقد. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كانت إجراءات التخليص الجمركي في ما يخص ٢٩ حاوية محمّلة بالحصص الغذائية ما زالت معلقة. وأسفر قرار طرد المتعاقد عن آثار مالية وتشغيلية كبيرة. فعملية إبرام عقد مع مزوِّدٍ بديل تستغرق ما يُقدر بنحو ستة أشهر وتقدر تكاليف التغيير بمبلغ ٧٠ مليون دولار. وقد بذل كبار المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام والعملية المختلطة، وما زالوا يبذلون، مساعيهم لدى السلطات الحكومية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في الاجتماع الثلاثي الثالث عشر الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه.

٦٠ - وظلت أوجه القصور في القدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة مثيرة للقلق. فمن بين الوحدات المنشورة في العملية المختلطة البالغ مجموعها ٥٤ وحدة، استوفت ٢٥ وحدة فقط احتياجاتها من المعدات المملوكة للوحدات على النحو المنصوص عليه في مذكرات التفاهم.

٦١ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بحفر ١١ بئر إضافية، ليصبح بذلك العدد الكلي للآبار المكتملة منذ نشرها ٦٦ بئرا. وتشارك المجتمعات المحلية البعثة في استخدام هذه الآبار.

٦٢ - وبفضل تضافر جهود البعثة لإكمال المشاريع ذات الأثر السريع المعلقة، التي كان الكثير منها على وشك الإنجاز في انتظار بعض الإجراءات الإدارية، أُنجز ما مجموعه ١٣٤ مشروعا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغ ١٠٨ مشاريع إضافية مراحل إنجاز مختلفة. وتمت الموافقة على ما مجموعه ١٠٦ مقترحات لمشاريع جديدة أثناء الفترة قيد الاستعراض.

٦٣ - واصلت العملية المختلطة الحدّ من خطر الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وقامت البعثة بأعمال مسح لطرق يبلغ طولها ٦٩١ كيلو مترا وتقييمها للتأكد من خلوها من الذخائر غير المنفجرة، ودمرت ٢١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ونظمت تدريبا للتوعية بخطر الذخائر غير المنفجرة شارك فيه أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص.

٦٤ - وبهدف الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها، وضعت العملية المختلطة مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة توفر بدائل للشبان الذين من المحتمل أن ينضموا إلى الجماعات المسلحة أو العصابات. وقد وُضع هذا البرنامج على غرار برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية الذي تنفذه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتم تحديد ما مجموعه ١٨ مشروعا في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير سبل العيش، والتدريب المهني، وبناء مراكز المجتمع المحلي، والموافقة على أن ينفذها الشركاء المحليون في مختلف المواقع في جميع أنحاء دارفور.

٦٥ - وقد تواصل العمل بالحل المؤقت للبث الإذاعي من أجل توعية المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق بث برامج إذاعية، مدة كل منها ساعة واحدة، مرتين يومياً على الموجات ذات التردد القصير وبواسطة المحطات الإذاعية على التضمين الترددي التابعة للدولة السودانية في الفاشر ونيالا. وواصلت العملية المختلطة حث حكومة السودان على إصدار ترخيص للبث الإذاعي يُمكِّن البعثة من رفع وتيرة البث الإذاعي ويتيح لها تنفيذ ذلك عبر محطة الإذاعة التابعة لها.

٦٦ - وعُقد الاجتماع الثلاثي الثالث عشر بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة في الفاشر في ٢٣ حزيران/يونيه. وناقش المشاركون في الاجتماع، في جملة ما ناقشوه، القيود المفروضة على حرية التنقل، ونشر أفراد الشرطة التابعة للعملية المختلطة الناطقين باللغة العربية، والتأخير في إصدار التأشيرات، وطلب البعثة المعلق للحصول على ترخيص بالبث الإذاعي، وتقديم العملية المختلطة الدعم إلى العائدين طوعا. وتعهد المشاركون الممثلون لحكومة السودان بالاجتماع مع السلطات المحلية أثناء وجودهم في دارفور ليكرروا عليها تأكيد السماح للعملية المختلطة بحرية التنقل دون عوائق في جميع أنحاء المنطقة.

تنفيذ استعراض الأفراد النظاميين

٦٧ - في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الأفراد النظاميين بالعملية المختلطة الذي أجرته البعثة والأمانة العامة والاتحاد الأفريقي، نُظِّمت سلسلة جلسات إحاطة إعلامية للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. وفي آخر تلك الإحاطات التي عُقدت

في ١١ حزيران/يونيه، قدم إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى ممثلين عن مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة في نيويورك بشأن توصيات ونتائج استعراض العملية المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واجتمع في وقت لاحق مع فرادى الدول المساهمة بقوات التي تأثرت بتحديد الحجم المناسب للعملية المختلطة. ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ في شهر تموز/يوليه ٢٠١٢، وأن يجرى على مدى فترة تتراوح ما بين ١٢ و ١٨ شهرا وفقا للخطط المقررة لتناوب الوحدات العسكرية، في حين سيتم إدخال تعديلات على وحدات الشرطة عن طريق تناقص عدد الأفراد عن طريق عمليات إعادة النشر المقررة. وعملا بالفقرة ٨٢ من تقريري المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبناء على المشاورات التي أُجريت مع البعثة ومع البلدان المساهمة بقوات، فقد نقِّحتُ التعديل التنازلي للقوام العسكري للعملية المختلطة، ليصبح ٣٥٠ ٣ عنصرا بدلا من ٢٠٠ ٤ عنصر بسبب الحاجة إلى الاحتفاظ ببعض المهندسين الإضافيين، والقدرات اللازمة لحفر الآبار، وعنصر احتياطي معزز للقوة. أما تعديل عنصر الشرطة الذي يشمل ٢٨٠ عنصرا من وحدات الشرطة المشكلة و ٤٦٠ ١ من أفراد الشرطة فسيظل على النحو المبين في تقريري المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل.

ثامنا – التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة للعمليات

٦٨ - أُحرز بعض التقدم في ما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى المتعلقة بتحقيق حل سياسي شامل للنزاع، ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم المحرز، وإن كان متواضعاً، في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام (انظر الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه). وأشار المشاركون في تعليقاتهم التي أبدوها في حلقات العمل التي عقدت لنشر المعلومات عن وثيقة الدوحة إلى أن هذه العملية كانت فعالة في رفع مستوى الوعي بشأن الاتفاق بين أصحاب المصلحة في دارفور. وفي ما يتعلق بتوسيع نطاق المشاركة في عملية السلام بإشراك الجميع فيها، فمن غير المرجح أن يتحقق في المدى القريب احتمالُ البدء في إجراء مفاوضات بين الحكومة وكبرى الحركات غير الموقعة على الاتفاق التي ما زالت تدعو إلى الإطاحة بالحكومة المركزية.

٦٩ - أما النقطة المرجعية الثانية فتتعلق بإعادة تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وقد وقعت مصادمات عسكرية متفرقة، خصوصا في جنوب وشرق دارفور، أسفرت عن وقوع إصابات وتشريد بين المدنيين كما أفادت التقارير. ولا يمكن للبعثة والجهات الإنسانية الفاعلة الوصول إلى العديد من المناطق المتضررة بسبب القيود التي تفرضها السلطات متذرعة بانعدام الأمن. وتشهد الاعتداءات على المدنيين من ذوي الأصل السوداني

الجنوبي على مدى تعرض الأقليات في دارفور بشكل مستمر للمضايقات والعنف. والاعتداءات الإجرامية وعمليات الخطف واختطاف السيارات التي يتعرض لها أفراد العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة إنما تدل على أن مستوى التهديد الأمني المحدق بموظفي تلك المنظمات لا يزال مرتفعا. وكان الوضع الأمني في شمال وغرب دارفور مستقرا نسبيا، إلا أن الصدامات العسكرية في جنوب وشرق دارفور قوضت مجمل التقدم المحرز مقارنة بهذه النقطة المرجعية.

٧٠ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان. وما زالت الحالة العامة لحقوق الإنسان في دارفور مثيرة للقلق، وبخاصة في ما يتعلق بالاعتقالات التعسفية، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وانتهاك الحق في السلامة الجسدية. وقد واصلت العملية المختلطة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل بناء قدراتها في مجال حماية حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم. ومع ذلك كانت المؤشرات على إحراز تقدم في ما يخص هذه النقطة المرجعية محدودة.

٧١ - أما النقطة المرجعية الرابعة فتتعلق بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير وصول العون الإنساني إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وعموما، فقد ظلت الحالة الإنسانية في دارفور مستقرة نسبيا، إلا في الأماكن التي أسفرت فيها المصادمات عن حالات نزوح جديدة، ومنها سماحة وكافنديبي (جنوب دارفور). وقد أدى تعليق عمليات تنفذها منظمة غير حكومية وطنية وتقليص نشاط برامج منظمة أطباء بلا حدود إلى خفض حجم المساعدة الإنسانية المتاحة في شرق دارفور وشمالها على التوالي. وسعت العملية المختلطة إلى تيسير عمل الوكالات الإنسانية عن طريق نشر موظفين مدنيين إضافيين في مواقع الأفرقة الموجودة خارج مراكز البلدات الرئيسية. ومما يبعث على القلق توقع نقص في المواد الغذائية وارتفاع معدل التضخم في شمال ووسط وجنوب دارفور. وقام برنامج الغذاء العالمي، بدعم من الحراس الأمنيين التابعين للعملية المختلطة، بتهيئة الإمدادات الغذائية قبل حلول موسم الأمطار لتقليص العجز في المدى القصير.

تاسعا - الجوانب المالية

٧٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٩/٦٦ مبلغا قدره ١ ٤٤٨,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بالاعتماد البالغ ١ ٦٨٩,٣ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧٣ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١٢٠,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٨٣٦,٠ مليون دولار.

٧٤ - وقد سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة تكاليف القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

٧٥ - أحرزت الأطرافُ الموقِّعة على وثيقة الدوحة للسلام وحكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بعضَ التقدم نحو تنفيذ أحكام الوثيقة، ولا سيما ما يتعلق منها بمبادرة الحكومة المركزية بتحويل الموارد إلى السلطة الإقليمية لدارفور وهو ما مكّن السلطة من الشروع في إنشاء الإدارات وتعيين الموظفين. وأود مع ذلك أن أنوه إلى أن التقدم المحرز تركز أساسا حتى وقتنا هذا في إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق وما يقترن بها من تعيينات سياسية. أما تحقق فوائد السلام التي يعِد الاتفاقُ سكان دارفور بها، بما في ذلك ما ينبثق منها عن إعادة الإعمار وتقديم الدعم لعودة المشردين داخليا واللاجئين أو إعادة توطينهم، فإنه تقدم أقل وضوحا سيحتاج إلى استثمارات كبيرة ومستمرة.

٧٦ - لقد انقضى عامٌ منذ أن وُقِّع الاتفاق وتعهدت حكومة السودان بتقديم الجانب الأكبر من التمويل اللازم لتنفيذه، وقد تغير الكثير منذ ذلك الحين. فقد أصبحت الأعمال العدائية التي اندلعت في الآونة الأخيرة بين السودان وجنوب السودان والتحديات الاقتصادية التي يواجهها السودان، على نحو ما أبرزه الرئيس البشير في كلمته أمام المجلس الوطني في ١٨ حزيران/يونيه، هي مجال التركيز الأساسي للحكومة على ما يبدو. وقد زاد هذا الوضع الحركاتِ غير الموقِّعة على الاتفاق جرأةً، فتزايدت في دارفور الأعمال العسكرية المتفرقة التي تتورط فيها تلك القوات والقوات الحكومية مع توارد الأنباء عن المزيد من حالات التشريد وعن ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين.

٧٧ - ومن المشكوك فيه، في الوقت الراهن، أن توجه حكومةُ السودان الاهتمام والدعم اللازمين نحو عملية الإنعاش وإعادة التأهيل والتنمية التي تشتد الحاجة إليها في دارفور، أي أن آمال السكان في دارفور في تحقيق سلام دائم ستظل مجرد تطلعات. ولذلك أصبح من اللازم بشكل عاجل وأكثر من أي وقت سبق أن تكثف حكومتا السودان وجنوب السودان

تعاونهما وأن تعملا على وجه السرعة على تسوية الخلافات بينهما عن طريق الحوار. فهذا الأمر حاسم الأهمية حتى يتسنى للحكومتين تركيز انتباههما ومواردهما على تلبية الاحتياجات الضخمة والعاجلة لسكانهما، بمن فيهم سكان دارفور، ونحو الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

٧٨ - وريثما يتم ذلك، تحرص السلطة الإقليمية لدارفور على البدء في عملية الحوار الداخلي بشأن إحلال سلام شامل للجميع في دارفور. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم السلطة الدعوة إلى مؤتمر تحضيري يجمع كل الأطراف صاحبة المصلحة، تعقده في الفاشر في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه. وتلبية لطلب السلطة الحصول على الدعم اللازم لهذه المناسبة، ستقدم العملية المختلطة المساعدةَ اللوجستية، مع قيامها في الوقت ذاته برصد المناخ الذي يُعقد في ظله المؤتمر عن كثب وتقديمها التقارير عنه.

٧٩ - ويظل من المهم، وخاصة في ضوء عدم التوصل إلى تسوية للنزاع شاملة للجميع، أن تواصل العملية المختلطة المساهمة في حماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة إلى السكان الضعفاء وفي مساعدة الأطراف الموقِّعة في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية للنزاع شاملة للجميع. وفي السنوات الأربع المنقضية منذ نشر البعثة، لوحظ تحسن في الحالة الأمنية في دارفور. ولا تزال الحالة الأمنية تعتريها التحديات المتعددة إلا العملية المختلطة دأبت على تقديم الإسهامات في هذا المجال وما برحت تقوم بذلك.

٨٠ - وفي ضوء ما سبق، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة عام واحد. وأعتزم، خلال تلك الفترة، المضي قدما، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض الأفراد النظاميين. فالقوة المعاد تشكيلها، رغم تخفيض عددها، ستكون مقارنةً بما هي عليه الآن أكثر استعدادا وأسرع من ناحية القدرة على الانتشار في تصديها للتهديدات الناشئة التي تحدق بالمدنيين. وبالمثل فإن أفراد الشرطة سيمتلكون مجموعة من المهارات أكثر تناسبا مع البيئة السائدة وتلك المتوقعة. وأود، في هذا الصدد، أن أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تخفيض القوام المأذون به للعنصر العسكري في العملية المختلطة من ٥٥٥ ١٩ فردا إلى ٢٠٠ ١٦ فرد وتخفيض القوام المأذون به لعنصر الشرطة بالعملية من ٧٧٢ ٣ فردا من أفراد الشرطة إلى ٣١٢ ٢ فردا ومن ١٩ وحدة للشرطة المشكلة إلى ١٧ وحدة. ولسوف أتوخى في الوقت نفسه مواصلة تقديم الدعم، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، إلى ما يُبذل من جهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع تدمج جميع أطرافه وذلك من خلال تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلق بعملية السلام في دارفور.

٨١ - أما بالنسبة إلى سلامة وأمن أفراد العملية المختلطة وأفراد الجهات الإنسانية الفاعلة، فإنني أدين بأشد العبارات المسؤولين عن الهجوم الذي شُن على دورية تابعة للعملية المختلطة وأسفر عن فاجعة مقتل أحد أفراد وحدات الشرطة المشكلة. إن مثل هذه الأعمال لهو فعل مشين كما أنه انتهاك للقانون الدولي. ولا تزال الحوادث المنطوية على اختطاف أفراد العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة وخطف سياراتهم مدعاة للقلق البالغ. وأدعو الحكومة إلى المسارعة إلى ضبط المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.

٨٢ - وإنني أعرب عن الارتياح والامتنان للإفراج في ٣٠ أيار/مايو عن موظف برنامج الأغذية العالمي المحتجز منذ ٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وأدعو الحكومة إلى محاسبة المسؤولين واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء المناخ الذي يتيح لمرتكبي هذه الجرائم أن يعيثوا فسادا في دارفور دون خشية من عقاب.

٨٣ - ومن دواعي الانزعاج الشديد فرض السلطات الحكومية العديد من القيود التشغيلية على العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقد شملت تلك القيود التأخير المستمر في إصدار تأشيرات الدخول وفرض القيود على التنقل برا وجوا والقرار المتخذ بطرد المورد الوحيد المتعاقد معه لتزويد البعثة بحصص الإعاشة. والقيود من هذا القبيل تحد من قدرة العملية المختلطة على الأداء الفعال للمهام التي كُلفت بها، بما فيها تقديم المساعدة إلى الحكومة وحركة التحرير والعدالة من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة. وإنني أهيب بالحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتمكين البعثة من العمل بحرية في جميع أنحاء دارفور وفقا لأحكام اتفاق مركز القوات.

٨٤ - وأود في الختام أن أنوه إلى أن الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك المؤقت، إبراهيم غمباري، سينهي عمله مع البعثة المختلطة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب له عن جزيل الشكر لخدمته عملية حفظ السلام في دارفور ومساهمته فيها. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت في العملية المختلطة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، وللاتحاد الأفريقي لشراكته المستمرة في حفظ السلام في دارفور. وأخيرا أود أن أعرب عن خالص التقدير للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولأوساط المعونة الإنسانية بأفرادهما، رجالا ونساءً، الذين يعملون دونما كلل في ظروف هي في أغلب الأحوال ظروف شاقة تكتنفها التحديات من أجل تقديم يد العون إلى سكان المنطقة.